نحو سياسة لدمج المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر في القطاع الاقتصادي الرسمي

الأستاذ الدكتور	الدكتور	الباحثة
عبد الفتاح عبد الرحمن	محمد أحمد مطر	مي السيد عبد العزيز
أستاذ الاقتصاد المتفرغ	مدرس الاقتصاد	
كلية التجارة – جامعة المنصورة	كلية التجارة – جامعة المنصورة	

٢٠٢١

٥٦٩

الملخص:

تعاني مصر كالعديد من الدول الساعية للتقدم من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والـذي يعـد أحـد المعوقات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة .

فقد شهد الاقتصاد المصري زيادة واضحة في حجم الاقتصاد غير الرسمي والـذي تعـد المنشـآت الصغيرة ومتناهية الصغر الجزء الأكبر منه خلال العقود الثلاثة الماضية ، وهو ما يؤكد خطـورة تلـك الظاهرة في مصر، ويدعو إلي دراسة آثارها على تحقيق الأهداف الاقتصـادية الكليـة ، وذلـك لبنـاء استراتيجية واضحة للتعامل معه .

ومن ثم تستهدف هذه الدراسة التعرف على المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في القطـاع الاقتصادي غير الرسمي من خلال التعرف على كيفية انتشارها، أسباب تزايدها ومدى فعاليـة الآليـات والأساليب المتخذة للتعامل معها في ضوء تجارب بعض الدول في هذا المجال وتبني سياسة ملائمة لدمج المنشآت الصغيرة ومتناهية في القطاع الاقتصادي الرسمي.

Summary:

Like many developing countries, Egypt suffers from the phenomenon of the informal economy, which is one of the main obstacles to achieving sustainable economic development. The Egyptian economy has witnessed a clear increase in the size of the informal economy, of which small and micro enterprises are the largest part during the past three decades, which confirms the danger .

This phenomenon in Egypt, and the need to study its effects on the macroeconomic goals, in order to build a clear strategy to deal with it .

Hence, this study aims to identify the informal small and micro enterprises by identifying the reasons for its growth and the effectiveness of the mechanisms and methods taken to deal with it in comparison with the experiences of some countries whose policies were considered a successful policy to push small and micro enterprises towards integration into the official sector.

المقدمة :

تعمل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر علي دعم استراتيجية التنمية المستدامة ، لذلك اتجهت الحكومة المصريةمنذ فترة زمنية ممتدة لجعل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر أداه لمكافحة الفقر والبطالة ،لكن أوضحت الداسات أن الجزء الأعظم من هذه المنشأت يعمل في اطار الاقتصاد الرسمي ولكنها تشكل جزءاً من الاقتصاد غير الرسمي[1] .

فقد ألقت بعض الدراسات أن عدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ٢.٤ مليون منشأة نسبة ٨٣% منها مشروعات غير رسمية مقابل ١٧% فقط مشروعات رسمية ، وتعتمد الحكومة في سياستها علي توجيه الدعم للمشروعات الرسمية مما يتعارض مع طبيعة الوضع فلا تؤتي هذه الجهود منفعتها[2] ، لذلك لابد من التركيز علي المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في القطاع الاقتصادي غير الرسمي ، لذلك يجب البحث عن حلول واصلاح المشاكل التي تواجهه أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية حتي يتوفر لها مناخ جيد للعمل في الاطار الرسمي للدولة وتحقيق الاستفادة .

وتعد ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من الظواهر القديمة في كافة المجتمعات، ومع ذلك فإن الاهتمام بهذه الظاهرة وأبعادها وآثارها حديثاً نسبياً .

ويمكن تعريف القطاع غير الرسمي على أنه تلك الأنشطة التي لا تخضع لرقابة الحكومة ولا يتم تحصيل ضرائب عنها ولا تدخل ضمن حسابات الناتج القومي للدولة[3].

وإنما تتشابك وتتعايش مع أنشطة الاقتصاد الرسمي محدثة مجموعة من الآثار الايجابية والسلبية، حيث يؤدى القطاع غير الرسمي دوراً هاماً في دعم سياسات التنمية من خلال قدرته الامتصاصية للعمالة، والحد من الفقر، وتوليد دخل قومي، وإتاحة فرص التدريب والتأهيل ، وتوفير السلع والخدمات ،

---

[1] ILO: The informal economy in Africa, Promoting transition to formality: Challenges and strategies (Geneva) , 2009, p ٢٠

[2] دليل يبين الحكمة لصانر القرار، تجارب عالمية وخبرات إستراتيجية ، (مشكاة)، " مستقبل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر "، العدد الخامس، ٢٠١٢ ،ص١.

[3] M. E Smith, "perspectives on the Informal Economies", Lanham, London: University press of America, 1990, p.29

والمحافظة على استقرار الأسعار من خلال مرونته التي قد تعطيه الفرصة لإنتاج سلع وخدمات بتكلفة أقل ، وبالتالي أقل سعراً ، إلا أنه نظراً لتعدد الأثار السلبية المترتبه علي زيادة المنشآت غير الرسمية اتجهت الحكومة إلي اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير اللازمة لدمج المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية في الاطار الرسمي للدولة .

مشكلة الدراسة: -

تتبلور مشكلة الدراسة في كيفية دمج المنشآت الصغيرة متناهية الصغر العاملة في القطاع الاقتصادي غير الرسمي ضمن الاقتصاد الرسمي وذلك لدعم النمو الاقتصادي المستدام .

أهمية الدراسة :

تتبلور أهمية الدراسة أن المنشآت الصغيرة هي العصب الرئيسي لإقتصاد أي دولة بسبب قدرتها العالية علي توفير فرص العمل ورفع القدرات والمهارات ، كما تعد أمل مصر نحو تحقيق التنمية المستدامة لذلك يجب الإهتمام بالمنشات غير الرسمية ودمجها في الاقتصاد الرسمي عن طريق القاء الضوء علي الأتي :

١- أهمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ودروها في تحقيق التنمية .

٢- معرفة كيفية دمج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في الاقتصاد الرسمي وتوفير الحوافز التي تشجع الانتقال والدمج .

٣- الاستفادة من تجارب بعض الدول الناجحة في التعامل مع هذه الظاهرة .

أهداف البحث: -

تستهدف هذه الدراسة عرض النقاط التالية:

١ - القاء الضوء على ماهية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وأهميتها و أسباب العمل في الخفاء .

٢ - دراسة بعض التجارب الدولية في التعامل مع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في القطاع غير الرسمي .

٣ - تحديد بعض السياسات والاجراءات المقترحة لدمج هذا القطاع في الاقتصاد الرسمي وعوائد هذا الدمج .

فروض الدراسة :

١- معرفة المنافع التي ستعود علي الاقتصاد الرسمي من دمج المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية من المساهمه في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وزيادة فرص العمل وزيادة إيرادات الدولة .

٢- يساهم دمج المنشآت غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي إلي تحقيق العديد من الايجابيات والسيطرة علي مستويات التضخم واستقرار الأسعار في الدولة .

منهج البحث: -

تتبع الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في ضوء الدراسات والبيانات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة ومحاولة تفسير هذه الحقائق ودراستها وتحليلها بالاعتماد علي المراجع العربية والأجنبية والدراسات والأبحاث السابقة .

إطار الدراسة :

أولاً : تعريف المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر .

ثانياً : أهمية المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر .

ثالثاً : أسباب عمل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر في الخفاء .

رابعاً : الاثار العامة للقطاع الاقتصادي غير الرسمي .

خامساً : تجارب بعض دول العالم لدمج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي .

سادساً : التجارب المحلية لدمج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في الاطار الرسمي للدولة وخلق مناخ وبيئة اقتصادية مناسبة تشجع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر علي الانضمام إلي القطاع الرسمي .

سابعا : الخاتمة .

مقدمة :

يعتبر وضع استراتيجية متكاملة للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر له أثر كبير علي التنمية لذلك يستدعي ذلك تكاتف جميع الأجهزة المسئولة في مصر للارتقاء بهذا القطاع وتنميته وتوفير كافة الاحتياجات اللازمة لإستمرار الأعمال والاهتمام بالنواحي التنظيمية والمالية والفنية والتكنولوجية حتي يتمكن هذا القطاع من الارتقاء والنمو حيث يعتبر قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الأساس التي يقوم عليها المشروعات الكبيرة .

ويلاحظ أن النمو الاقتصادي في أي دولة لا يعتمد علي الاقتصاد الرسمي وحده، ولكنه يعتمد أيضا علي القطاع غير الرسمي ، وهو ما يتضح من مدي مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الاجمالي لبعض الدول، والذي يتجاوز أحياناً حجم الاقتصاد الرسمي في بعض الدول مثل بوليفيا حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ٦٨%[1] ، وتشير دراسة أعدها (Leandro&Schneider)، إلي أهمية القطاع غير الرسمي من خلال ما يساهم به كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، لذلك يجب علي صانعي السياسات الاقتصادية مراعاة وضع القطاع غير الرسمي والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية في الاعتبار عند وضع خطط التنمية الاقتصادية[2].

وفيما يلي يتم القاء الضوء علي المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وأهميتها ودورها في الاقتصاد المصري

أولاً : تعريف المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر :

علي الرغم من اهتمام كافة دول العالم بتعريف المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر ، إلا إنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه إذ يختلف تعريف المنشأت الصغيرة من نشاط إلي أخر ويختلف من دولة

---

[1] Friedrich Schneider, Andreas Buehn, shadow economic and corruption all over the world revised estimates for 120 countries ,open access , open assessment e-journal , Vol. 1, 2007-9 | July 24, 2007 ,pp 17:19

[2] جوين سوينبرن ، سريا جوجا،فيرجس ميرفي ، دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها ، التنمية الاقتصادية المحلية ، دراسة صادرة عن البنك الدولي، سبتمبر ٢٠٠٤ ،ص١١.

لأخري ويتم تعريف المنشآت الصغيرة في مصر:- بأنها تلك المنشأت التي لا يتجاوز عدد العمال فيها عن ٥٠ عامل ولا يزيد حجم أصولها الثابتة عن ١.٤ مليون جنيه .

بينما تعرف المنشآت المتناهية الصغر بالمنشآت التي لا تزيد عدد العاملين فيها عن ٩ عامل ولا تزيد أصولها الثابتة عن ٧٠٠ ألف جنيه .

ويعرف الجهاز المركزي للإحصاء في مصر المنشآت الصغيرة بأنها كل منشأة يعمل بها من ١٠: ٢٠ عاملاً .

ويعرف اتحاد الصناعات المصرية المنشآت الصغيرة بأنها تلك المنشآت التي تبلغ استثماراتها ٥٠ ألف جنية ويبلغ عدد العاملين فيها من ١:٢٠ .

ويتم تعريف المنشآت متناهية الصغر بأنها كل منشآه يقل حجم أعمالها السنوية عن مليون جنيه ويقل رأس المال المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه[١] .

ويتراوح عدد المشروعات الصغيرة في معظم الدول العربية حوالي ٢.٥ مليون منشأة في مصر. وذلك وفقا لنتائج مؤسسة التمويل الدولية وتصل نسب مساهمة تلك المشروعات في مصر في بعض التقديرات إلي ٦٠% من الناتج المحلي الاجمالي وتنخفض في تقديرات أخري إلي أقل من ٣٠ % وذلك عام ٢٠١١[٢] .

ثانياً : أهمية المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر:

١ - وسيلة فعالة لتوليد الدخل للعاملين فيها وخصوصا في ظل الظروف الاقتصادية ، كما أنها وسيلة فعالة للحد من مشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل مما يساعد علي الحد من الأبنة الاجتماعية وانتشار الجريمة والانحرافات السلوكية .

---

[١] رئاسة الجمهورية ، الجريدة الرسمية ،العدد ١٣ مكرر أ ، أبريل ٢٠٢١ ، السنة الرابعة والستون ، جمهورية مصر العربية ، ص ٨ .
[٢] التعاون بين معهد التخطيط القومي مصر ، المعهد العربي للتخطيط " الكويت " ، تقرير التنمية العربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية ، دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة ، الاصدار الرابع ، ٢٠١٩ ، ص ٢٦ .

٢ – القدرة على استخدام الموارد المحلية بكفاءة وفاعلية ورفع القيمة المضافة للسلع والخدمات ، وتوفير السلع والخدمات في المناطق الأقل نمواً خاصاً في الريف .

٣ – تنمية روح الابتكار وتنمية الصناعات الحرفية والمحافظة على الثقافات المصرية من الاضمحلال ، وتنمية مهارات وقدرات العاملين فيها .

٤ – التخفيف من حدة التضخم عن طريق توظيف الأموال المعطلة وجذب المدخرات الصغيرة ومدخرات الأفراد وتوفير التمويل الذاتي بما يحقق فائض اقتصادي نتيجة استثمار المخرات الفائضة واستخدامها في عملية الانتاج .

٥ – توفر فرص عمل للعديد من الشباب العاطلين عن العمل مما يساهم في خفض نسبة البطالة .

ثالثاً : أسباب عمل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر في الخفاء :

يرتبط عمل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في الخفاء بالعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تم تصنيفها إلي :-

١ – أسباب تتعلق بدور الدولة في النشاط الاقتصادي

يعد قيام الحكومة بفرض رسوم وضرائب مرتفعة أو تحديد حصص الانتاج أحد عوامل توفير بيئة خصبة لنمو الأنشطة غير الرسمية ومن هذه العوامل ما يلي: -

أ – العبء الضريبي وأعباء مدفوعات الضمان الاجتماعي[1] .

يعتبر زيادة الأعباء الضريبية ومدفوعات الضمان الاجتماعي من أهم أسباب زيادة الأنشطة غير الرسمية[1] ، وذلك من خلال :-

---

[1] يسري العزباوي، سيف الخوانكي ،" رؤية جديدة للتعامل مع القطاع غير الرسمي ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، ابريل ٢٠١٦ ،ص ١٢.

ب- ارتفاع معدلات الضريبة :

قد بين (Tanzi) عام١٩٨٣ [٢] أن فرض ضرائب بأسعار عالية يوسع دائرة العمل في الأنشطة غير الرسمية وذلك بهدف الامتناع عن سداد هذه المستحقات وأكد أن ارتفاع معدلات الضرائب يؤدي إلي تفاقم مشكلة التهرب الضريبي وزيادة الطلب علي العمل في القطاع غير الرسمي للامتناع عن دفع هذه الضرائب .

واتفقت كثير من الدراسات ومنها (Schneider) عام ٢٠٠٠، علي أن زيادة العبء الضريبي ومدفوعات الضمان الاجتماعي أحد أهم أسباب زيادة أنشطة القطاع غير الرسمي للإمتناع عن دفع الضريبة المفروضة[٣].

ج- تعقد النظام الضريبي :

توصل (Schneider & Neck,1993) أن تعقد النظام الضريبي وصعوبة وكثرة وغموض الاجراءات والالتزامات الضريبية يساهم في نمو أنشطة القطاع غير الرسمي، وتوصل [٤] (Johnson) أن سبب نمو القطاع غير الرسمي يرجع إلي ضعف كفاءة الجهاز الضريبي في تطبيق القانون وقصور إمكاناته، وثغرات الأنظمة الضريبية ونتيجة انتشار الفساد .

د - الضوابط والنظم والقيود الحكومية :

يعد كثرة القيود الإدارية والاجرائية مثل صعوبة استخراج التراخيص وتعقد النظم والتشريعات التي تفرضها الدولة علي الأنشطة الاقتصادية ، من أهم العوامل التي تساعد

---

[1] Schneider, Friedrich abd dominik Enste" The Growth of the underground economy", Journal of international Monetary Fund , a series of economic issue ,the Arabic section ,Washington ,march2002,p83

[2] Tanzi,Vito , "The Underground Economy in the United States and Abroad" , Lexington Books, 1983 ,p285

[3] Schneider, Friedrich , The Size and Development of the Shadow Economies of 22 Transition and 21 OECD Countries", The Institute for the Study of Labor (IZA) Discussion Paper No. 514, 2002,p26

[4] Johnson & Kaufmann, D.& Zoido – Lobaton, P., "Regulatory Discretion and the Unofficial Economy", American Economic Review, Vol. 88, No. 2, 1998,p388

علي انتشار الأنشطة غير الرسمية ، ويشير (Enste, 2009) أن تيسير هذه الإجراءات من يساعد علي خفض نسبة الانشطة غير الرسمية[1].

٢ - أسباب ترتبط بضعف واختلالات الهيكل الاقتصادي:

يعتبر ضعف الهيكل الاقتصادي أحد أهم عوامل انتشار الأنشطة غير الرسمية حيث ترتبط هذه الأنشطة بمجموعة عوامل تساعد علي توسع دائرتها في مقدمتها **ما يلي:**

أ - الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد والفساد الاداري وضعف المؤسسات: -

ينخفض حجم القطاع غير الرسمي في الدول المتقدمة قياساً لما هو عليه في الدول الساعية للتقدم تبعاً لإتساع نطاق الاختلالات الهيكلية القائمة في اقتصاديات الدول الساعية للتقدم وما تعانيه هذه الدول من فساد إداري ومالي، وضعف في أداء المؤسسات الحكومية .

وقد أشارت دراسة (Johnson,1998) [2] إلي أن ثقة الأفراد في المؤسسات الحكومية يقلل من حجم القطاع غير الرسمي، وأن هذا القطاع يميل للإنخفاض في الدول التي تتسم المؤسسات الحكومية فيها بالقوة والكفاءة، ويسود فيها حكم القانون .

ب - انتشار البطالة والفقر: -

تعد الاختلالات الهيكلية في سوق العمل وما ينتج عنها من انتشار للبطالة وانخفاض الدخل والفقر من الأسباب الرئيسية لتوسع الأنشطة غير الرسمية حيث يضم هذا الاقتصاد كثيراً من العاطلين غير القادرين علي الحصول علي فرصة عمل في القطاع الرسمي .

---

[1] Enste, ,"Regulation and Shadow Economy : Empirical Evidence for 25 OECD- Countries, Published Online: 20 May, On Exports and Economic Growth; Journal of Development Economics 12, 59-73,2009, p73 .

[2] Johnson & Kaufmann, D.& Zoido – Lobaton, P., "Regulatory Discretion and the Unofficial Economy", American Economic Review, Vol. 88, No. 2, 1998, pp387:392.

ويؤدي فشل السياسات الاقتصادية في خلق فرص عمل كافية لإستيعاب قوة العمل النامية بمعدلات سريعة إلي التوسع في الأنشطة غير الرسمية [1] .

٣ – أسباب ترتبط بطبيعة القطاع غير الرسمي ذاته :

يعد ما يتميز به هذا القطاع من سمات وخصائص تيسر الإنضمام إليه في سهولة ويسر لعدم وجود اجراءات تنظيمية وإدارية طويلة ومعقده ، بالإضافة إلي ما يتسم به من مرونة وقدرة عالية علي التكيف مع ظروف السوق وما قد يصيب الاقتصاد من أزمات، وغيرها من السمات التي تميزه [2] .

٤ – أسباب وعوامل خارجية :

يوجد مجموعة من العوامل والمؤثرات الخارجية التي تساهم في ظهور ونمو المشروعات العاملة في القطاع الاقتصادي غير الرسمي منها ما يلي[3] :

أ – الأزمات الاقتصادية :

ذكرت منظمة العمل الدولية أن القطاع غير الرسمي ينشط أثناء الأزمات الاقتصادية وما بعدها ، ومن أمثلة ذلك الأزمة المالية العالمية : والتي ترتب عليها إفلاس كثير من الشركات وتوقف البعض الآخر أو تعطيل القدرات الإنتاجية وهو ما نتج عنه فقدان الكثير لوظائفهم في القطاع الرسمي، ما دفعهم الي الدخول في نطاق العمل غير الرسمي[4] .

---

[1] البنك الدولي ، مؤسسة التمويل الدولية ،تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ،مجموعة البنك الدولي ، ٢٠١٠،،ص١ ١.

[2] وليد عبد مصطفي ، الاقتصاد الخفي قياسه وأثره علي النمو الاقتصادي بالتطبيق علي الحالة المصرية ، رسالة دكتوراه ، جامعة أسيوط٢٠١٧،ص ص٤٣:٤٠ .

[3] ياسر داوود ،" أساليب دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في مصر"، بحث منشور كلية التجارة ،جامعة سوهاج ، ٢٠١٤ ، ص ٢٥.

[4] مصطفي عبد الحكيم الشرقاوي "التهرب الضريبي والاقتصاد الاسود" ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٦ ،ص٣٩"

ب – العولمة [1]:

اتجهت العديد من الدول إلي خصخصة جميع الشركات ورفع الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وبداية التوجه إلي اقتصاد السوق .

وما نتج عن " العولمة " آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية في الدول الساعية للتقدم[2] وقد ساهمت هذه الآثار بشكل كبير في نمو القطاع غير الرسمي من خلال :

(١) اتساع تفاوت الدخول والثروة بين الدول وبين السكان في داخل الدولة الواحدة.

(٢) زيادة حجم البطالة وذلك لاعتمادها على تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق عملية الخصخصة .

رابعاً : الآثار العامة للقطاع الاقتصادي غير الرسمي :

يترتب علي المشروعات العاملة في القطاع الاقتصادي غير الرسمي آثاراً سلبية وآخري إيجابية يمكن الاشارة فيما يلي:

١ – الآثار الإيجابية :

يولد هذا القطاع عدداً من الآثار الايجابية التي تسهم بقدر كبير في دفع النمو الاقتصادي من خلال علاج بعض المشكلات والتحديات التي تواجه الاقتصاد القومي ، حيث تساهم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية في تلبية بعض الاحتياجات الأساسية لمحدودي الدخل في السوق المحلية ، وقدرته علي امتصاص جزء من قوة العمل النامية بمعدل سريع للعمل في قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مما يساعد علي حل مشكلة البطالة .

---

[1] زيد بن محمد الروماني ،الارهاب الاقتصادي أشكاله وصوره جامعة الملك محمد بن سعود الاسلامية ،دار الورقات العلمية للنشر والتوزيع ،ص ص٣٦:٣٤ .

[2] عطا حسن الرضيع ،" العولمة وآثارها الاجتماعية والسلبية ،مجلة الحوار المتمدن ،العدد ١٠٤، ٢٠١٣ ، ص٤.

فضلاً عن دوره في توليد الدخل للأسر ذات الدخل المنخفض ، ويساهم العمل في هذا القطاع علي الاستفادة من والإمكانيات الموجودة المعطلة والمدخرات غير الكافية لبدء عمل رسمي[1]، بالإضافة إلي ذلك فأنه يشجع علي زيادة الاستثمارات حيث يتم إنتاج بعض السلع في هذا القطاع لتفادي ارتفاع تكلفة اجراءات التسجيل والحصول علي ، حيث يتم المقارنة بين العائد المتحقق من الانتاج والتكلفة وعندما تزيد التكلفة عن العائد يتم الاتجاه إلي العمل في الخفاء[2] ويمكن عرض هذه الأثار بشكل من التفصيل فيما يلي .

أ – الاسهام في معالجة مشكلة البطالة :

تساهم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في المساعدة علي معالجة أزمة البطالة حيث توفر فرص عمل للكثير من العاطلين[3] ، كما تساعد علي توفير فرص عمل إضافية لبعض العاملين في القطاع الرسمي ؛ الراغبين في زيادة دخولهم ورفع مستوي المعيشة[4] ؛ كما أنها تعمل علي خفض مستويات الهجرة الداخلية من القري إلي المدن سعياً لرفع مستويات الدخول[5].

ب – المساعدة في علاج أزمة ارتفاع الأسعار:

تعد المشروعات الصغيرة حافزاً للمساعدة في علاج مشكله ارتفاع الأسعار؛ من خلال:-

---

[1] وفاء رضوان عبد العزيز ، "القطاع غير المنظم والبطالة في مصر" ، رسالة ماجستير معهد الدراسات والبحوث الاحصائية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٠ ص ص ٤:٥.

[2] Roxana Romero , "The Dynamic of the Informal Economy", Oxford University , Department Of International Development , Case WPS/2010-07, p p13:14.

[3] مكتب العمل الدولي جنيف ، " الانتقال إلي الاقتصاد غير المنظم إلي الاقتصاد المنظم ١٠٣ ، التقرير الخامس (١) ، ٢٠١٤ ، ص٣

[4] Alia El Mahdi, Alia El Mahdi , Towards decent work in informal sector , case of Egypt , series on Informal Economy, Employment paper , 2002/2005 , p 1 .

[5] انجي خيري محمد ناجي ، "العلاقة بين عمل الريفيات بالقطاع غير الرسمي وبعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية : دراسة مقارنة بين النساء المعيلات وغير المعيلات"، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس، ، ص ٢٠ .

(١) مساعدة محدودي الدخل في الحصول علي السلع الأساسية [١] و اشباع الإحتياجات الضرورية بأسعار منخفضة نسبياً عن أسعار منتجات القطاع الرسمي .

(٢) تقديم سلع بديلة لبعض السلع المستوردة مرتفعة الأسعار[٢] .

ج – توفير التدريب الحرفي:

(١) توفير التدريب في مختلف المجالات، والحرف اليدوية المتنوعة مثل: صناعات السجاد، والحلي والفخار، وغيرها من الحرف التي تكاد تختفي في القطاعات الرسمية

(٢) دعم التوجه إلي الحرف اليدوية، وإتاحة الفرصة لغير المتعلمين للعمل واكتساب مهارات حرفية عالية [٣] وتنمية القدرة علي الإبداع والابتكار[٤] .

د – دعم سياسة الاكتفاء الذاتي وذلك من خلال :

(١) تعبئة المدخرات الصغيرة التي عجز القطاع الرسمي عن استيعابها وتعبئتها، واستثمارها في المجالات الصحيحة المناسبة لحجمها[٥] .

(٢) الاعتماد على الموارد والنواتج المحلية فقط خاصة النواتج الريفية نظراً لانخفاض أسعارها إذا ما تم مقارنتها بالمواد المستوردة، ويغطي انتاج هذا القطاع نسبة كبيرة من احتياجات السوق المحلية [٦] .

---

[١] مكتب العمل الدولي جنيف ،" توسيع نطاف تطبيق قوانين العمل ليشمل الاقتصاد غير المنظم "، ملخص لتعليقات هيئة الإشراف في منظمة العمل الدولية بخصوص الاقتصاد غير المنظم ، ، منظمة العمل الدولية ،الطبعة الأولي ، ٢٠١٣ ، ص ٣٠

[٢] كريم مصطفي علي حسن ، القطاع غير الرسمي في مصر وكيفية دمج أنشطته المشروعة في النشاط الاقتصادي الرسمي ، جامعه عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير ، ٢٠٠٥ ، ص ١١٥

[٣] انجي خيري محمد ناجي ، مرجع سبق ذكرة ، ص ٢١ .

[٤] مكتب العمل الدولي جنيف ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٠ ، ٦١

[5] Alia El Mahdi , ibid , p2.

[٦] انجي خيري محمد ناجي مرجع سبق ذكرة ، ص22: ٢١.

٢ – الأثار السلبية :

للمشروعات الصغيرة و متناهية الصغر غير الرسمية كثير من الاثار السلبية والتي يمكن ذكرها فيما يلي .

أ – الأثر السلبي على حصيلة الضرائب :

(١) فقد جزء كبير من الإيرادات الضريبية التي كانت ستحصل عليها الدولة نتيجة عدم القدرة على تحصيل ضرائب عن هذه الأنشطة بسبب عدم التسجيل وعدم معرفة السلطات الضريبية بها.

(٢) زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة وزيادة الضغط على الأنشطة الرسمية لتمويل هذا العجز.

(٣) فقدان حصيلة التأمينات الاجتماعية التي كانت ستدفع من قبل أصحاب المنشآت غير الرسمية أو العاملين فيها .

ب – الأثر على الاستقرار الاقتصادي:

(١) تؤثر علي مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ، وذلك لعدم صحة البيانات الاقتصادية الخاصة بمعدلات التضخم ، البطالة، ومعدلات النمو الفعلية ومعدلات الإنتاج للدولة حيث لا يتم تسجيل ما يتم إنتاجه داخل هذا القطاع في الحسابات القومية[1].

(٢) حدوث تشوه في هيكل الأسعار نتيجة انخفاض أسعار السلع في هذا القطاع عن مثيلتها في القطاع الرسمي .

---

[1]. Gita Subrahmanyam , The challenge of informality for labour market information and outcomes in Egypt. In: CMI social protection and employment workshop: reflections from international experiences, lse research online , 2012 ,ibid, p 3

(٣) إعطاء مؤشرات سلبية عن دور الحكومة وسياستها في توفير فرص العمل نتيجة عمل كثير من قوة العمل في القطاع غير الرسمي بدون علم الجهات الرسمية المتخصصة[١].

(٤) انخفاض حصيلة الايرادات العامة مما يضعف قدرة الحكومة علي تقديم المساعدات مما يزيد من حدة الفقر وسوء الأحوال الاجتماعية[٢] .

ج - التأثير على القطاع التجاري والصناعي الرسمي:

(١) ضعف الاستثمار الرسمي نتيجة توفير السلع بسعر أقل من أسعار السلع في القطاع الرسمي إذ يتم تقليد السلع التي تنتجها الأنشطة الرسمية و العلامات التجارية لبعض المنتجات[٣].

(٢) التأثير سلباً علي أرباح القطاع الرسمي ، إذ تكون المنافسة غير عادلة نتيجة لدفع المزيد من الضرائب [٤] .

د - الأثر السلبي على البيئة:

(١)مخالفة المنشآت الصناعية غير الرسمية قوانين البيئية بتواجدها في المناطق السكنية الآهلة بالسكان وإلقاء نفاياتها بجوار المناطق السكنية، مما يحمل الدولة مزيداً من الأعباء [٥] .

---

[1] Tanzi Vito, Uses and Abuses of Estimates of the Underground Economy, the Economic Journal 109/456 1999 ,p 343 .

[٢] كريم مصطفي علي حسن ، مرجع سبق ذكرة ، ص ١١٩ .

[3] Schneider, Friedrich & Dominik Enste, ,Shadow Economies: Size, Causes, and consequences, ibid, pp 88:89

[٤] حامد بن داخل بن عبد ربه ،" قياس حجم الاقتصاد الخفي واثره علي المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية علي المملكة العربية السعودية" ، رسالة دكتوراه ، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ،٢٠١١، ص ٩٣ .

[٥] كريم مصطفي علي حسن، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٠

(٢)الإضرار بصحة المستهلكين حيث تصنع المشروعات غير الرسمية بعض المنتجات غير المطابقة لمواصفات الجودة العالمية [١] .

وعلي الرغم من كثرة السلبيات الناتجة عن هذا القطاع إلا أن الإيجابيات تتغلب علي السلبيات ، لذلك لابد من البحث عن آلية لتعظيم الأثار الايجابية وتدنية الأثار السلبية المترتبة عن وجود القطاع غير الرسمي ؛ ولذلك زاد اهتمام الحكومة بدمج الأنشطة غير الرسمية داخل الأنشطة الرسمية واتخاذ العديد من الاصلاحات القانونية والاقتصادية التي تدعم هذا الدمج[٢] ، دون الدخول في مشاكل أخري ناتجة عن توقف هذا القطاع عن العمل .

خامساً : تجارب بعض دول العالم لدمج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي[٣]:

١ - تجربة كينيا :

قامت كينيا بتيسير حوار متكامل حول دمج المشرعات الصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي للدولة ، وذلك لحصول العاملين علي التدريب وتوفير ظروف العمل المناسبة ، حيث اتجه أصحاب المشروعات الصغير غير الرسمية إلي تكوين جمعيات لحمايتهم من انتهاكات الحكومة وتحسين حصولهم علي التمويل اللازم ، وتعزيز قدرة هذه الجمعيات للحصول علي حقوقهم ،وتم توفير الخدمات المالية وتقديم القروض للراغبين في الحصول علي التمويل[٤] .

بالإضافة إلى ذلك اتجهت الحكومة إلى تخصيص ١٠% من عقود مشترياتها للمشروعات الصغيرة ، وبذلك نجحت في خلق فرص عمل جديدة .

---

[١] ، حسين عبد المطلب سراج ، "انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري"، ورقه عمل ، ٢٠١٠، ص٨ .

[٢] حامد بن داخل عبد ربه مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٢:١٠١ .

[٣] معهد التخطيط القومي، الإجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ٢٧٥، ٢٠١٦ ، ص ٦٥:٦٤ .

[4] Arne Bigsten, Peter Kimuyu and Karl Lundvall," What to Do with the Informal Sector?", Development Policy Review, ,p7 .

وتعاون مركز المشروعات الدولية مع التحالف الوطني لتطوير قدراته التنظيمية والتـدريب والمساعدات الفنية ، وقد نجح هذا التحالف علي وضع خطة إستراتيجية للحصول علي تمثيل من المجلس الحاكم لجمعية دافعي الضرائب الوطنية ، وتطوير خطة تنمية جنوب نيروبي ، ومّنح هذا القطاع الاعتراف به .

واتخذت كينيا العديد من الخطوات لدمج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي فيما يلي :-

أ- إنشاء كيانات قانونية تمثل القطاع غير الرسمي في كافة قطاعاته لحماية أعضائها وتبني قضايا القطاع غير الرسمي والاعتراف به من قبل الجهات الرسمية للدولة .

ب- تقديم الخدمات وتحسين حصولهم علي التمويل اللازم من خلال تحقيق الشمول المالي ، والحصول علي التدريب اللازم وتوفير قنوت التسويق [1]

ج- تسهيل التراخيص وإصدار ترخيص واحد فقط للمشروع وبتكلفة منخفضة[2] .

د- تحسين الطريقة التي تتعامل بها الحكومة مع شركات القطاع الرسمي من أجل تقليل العوائق التي تدفع الشركات إلى اللجوء إلى العمل في القطاع غير الرسمي .

٢ - تجربة البرازيل:

شكلت المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر عقبة كبيرة أمام دول المنطقة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية مما استدعي ضرورة ايجاد حلول لها .

وأكدت تقديرات منظمة العمل الدولي أن عدد العاملين غير الرسمين في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر يقدر بنحو ٦٠% من إجمالي العمالة .

لذلك قررت البرازيل وضع استيراتيجية متكاملة طويلة المدي لكيفية التعامل مع القطاع غير الرسمي أخذه في الإعتبار إضفاء الطابع الرسمي علي كل من المنشآت الصغيرة ومتناهية

---

[1] معهد التخطيط القومي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٤:٦٥ .

[2] World bank group , ,ibid ,pp2:3

الصغر والعمالة غير الرسمية في هذه المشروعات ، ومعالجة كافة القضايا المرتبطة بها كالإدارة الضريبية وقوانين العمل والضمان الاجتماعي ، وتبسيط اجراءات تسجيل المنشأت ، وبما يوفر حوافز للإنتقال إلي القطاع الرسمي مما يعزز الإندماج إلي القطاع الرسمي .

بالإضافة الى تمويل المساهمات الاجتماعية للعاملين في القطاع غير الرسمي وقد تم تطوير القانون ليضم أنظمة للضمان الاجتماعي والقواعد الإدارية والتمويل والائتمان[1] .

واتجهت الحكومة البرازيلية الى تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل وتوزيع الدخل بغرض اضفاء الطابع الرسمي على مشروعاتها الصغيرة ومتناهية الصغر فاتجهت إلى تبسيط الأنظمة الضريبية للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر.

وفي الفترة من ٢٠٠٠:٢٠١١ بدأ معدل العمل غير الرسمي في الإنخفاض من نسبة ٤٢.٧ إلي ٣٠.٢ عام ٢٠١١ ، كما إنخفضت العمالة غير الرسمية من ٦٠.٨ إلي ٤٧.٧ % .

وقد اتجهت البرازيل إلي اتخاذ سياسة كاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل وذلك بغرض اضفاء الطابع الرسمي علي مشروعاتها الصغيرة ومتناهية الصغر فإتجهت إلي تبسيط الأنظمة الضريبية للمنشأت الصغيرة ومتناهية الصغروذلك من خلال :-

أ- القانون المطور للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر .

سمح هذا القانون بتقديم اقرارا ضريبي سنوي مما أدي إلي تخفيض الضرائب المدفوعة بين ٢٠:٥٠ % وتخفيض الأعباء الادارية للمنشأت ، مما ساعد علي ازلة البيروقراطية ، دون الإضرار بحقوق العاملين ، وبذلك زادت عائدات الضرائب من ٨.٣ مليار ريال برازيلي عام ٢٠٠٧ إلي ٤٦.٥ مليار ريال برازيلي عام ٢٠١٢ .

وتم اصدار القانون التكميلي عام ٢٠٠٨، يتيح للمنشأت الصغيرة التسجيل الرسمي والحصول علي ترخيص مؤقت لمدة ستة شهور إلي أن يستكمل اجراءات الترخيص الدائم بما يسهل فتح حسابات بنكية للحصول علي القروض ، وذلك مقابل الحصول علي مبلغاً شهرياً .

[1] Adalberto Cardoso," Informality And Public Policies To Overcome It. The Case Of Brazil" article adalberto cardoso ,Sociol. Antropol. Rio De Janeiro, V.06.02: 321 –349, 2016,p332

وبنهاية عام ٢٠١٣ ألمت جميع البلديات بإجراءات تسجيل المنشآت الفردية إلي أن تم اضفاء الطابع الرسمي علي أربعة ملايين منشآة صغيرة ومتناهية الصغر وذلك بحلول عام ٢٠١٤ .

وقد سجل معهد دراسات الأمن القومي نحو ٣.٦ مليون من دافعي الضرائب الجدد وذلك بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣[1] .

وقدمت الهيئات العامة والخاصة إلي هذه المشروعات الدعم الفني والمالي ، وقد أعلن ٥٥% من أصحاب المشروعات الصغيرة المسجلة زيادة ايراداتها .

وبذلك اعتمدت الاستراتيجية التي اتبعتها البرازيل لإضفاء الطابع الرسمي على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية فيما يلي: -

(١) اعطاءالأفضلية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للتعاقد من الباطن مع المشروعات الكبيرة والمتوسطة .

(٢) نشر كافة المعلومات الخاصة والمتعلقة بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

(٣) وضع اتفاقية لتخصيص نسبة من الودائع لإقراض المشروعات الصغيرة ومشاركة البنوك الفيدرالية في هذه الاتفاقية ومنح القروض والتمويل لأصحاب المشروعات الصغيرة ذات الدخول المنخفضة .

(٤) توحيد السياسات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتبسيطها ، وتم توحيد خمسة أنواع من الضرائب ، والربط بين تكاليف المشروع وأرباحه السنوية وأعفت المشاريع الصغيرة من إمساك الدفاتر محاسبية[2] مما أدي إلي إضفاء الطابع الرسمي على نحو ٥٠٠ ألف مؤسسة صغيرة في الفترة بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥ ، وهو ما يمثل مليوني وظيفة .

---

[1] Diego Coletto, Diego Coletto," The Informal Economy and Employment in Brazil Latin America, Modernization, and Social Changes", published by Palgrave Macmillan ,2010 , p10

[2] Diego Coletto, Diego Coletto, optic , p10

(٥) تخصيص نسبة من الودائع لإقراض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، تحقيق التوازن بين السياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتشجيع الانتقال إلي القطاع الرسمي[1].

(٦) رفع كفاءة إدارات التسجيل وتبسيط الإجراءات وتخفيض الضرائب وتعديل قوانين ولوائح معايير العمل والضمان الاجتماعي ، وامتثال الحكومة لعمليات التحول والاندماج .

ساعد ذلك علي انتقال أربعة ملايين مشروع صغير ومتناهي الصغر إلي الرسمية في عام٢٠١٤ وفي الفترة من٢٠١٠:٢٠١٣ تم تسجيل نحو٢,٦ مليون من دافعي الضرائب الجديدة ، مما أدي إلي سهولة الوصول إلي الخدمات المالية والتسويقية[2].

سادساً : التجارب المحلية لدمج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في الإطار الرسمي

الدولة وخلق مناخ وبيئة اقتصادية مناسبة تشجع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر علي الانضمام إلي القطاع الرسمي .

تزداد أهمية الاتجاه إلي دمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي ، وتناولت العديد من الدراسات كيفية تعامل الحكومة مع قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية .

ومن الواضح أن قضية دمج الأنشطة غير الرسمية في مصر لن تتم بين ليله وضحاها ، إنما لابد أن تعتمد علي مجموعة من السياسات التي تثبت فاعليتها في السيطرة علي حجم المشروعات غير الرسمية ، وإثارة العديد من التساؤلات عن ماهي المنافع التي ستعود علي المنشأت غير الرسمية من التسجيل لدي السلطات الضريبية ، وماهي المنافع التي ستحصل عليها الدولة ؟

ويلاحظ صعوبة تحقيق الدمج الكامل للمشروعات الصغيرة غير الرسمية في القطاع الرسمي ، نتيجة غياب رؤية واضحة للتعامل مع القطاع غير الرسمي بصفة عامة ، وضعف التنسيق بين الجهات المتعاملة

---

[1] International labour organization ILO" , regional office for Latin America and the Caribbean ," Policies for the formalization of micro and small enterprises in brazil" ,2014 pp 5:6 .

[2] معهد التخطيط القومي "، مرجع سبق ذكره ،ص ص ٧٠:٧١

معه. ويمكن تدريجيا دمج القطاع غير الرسمي لهذه المشروعات عن طريق معالجة القضايا الاجتماعية والبيئية والثقافية المرتبطة بالقطاع الاقتصادي غير الرسمي مقارنة بمعالجة القضايا المتعلقة بزيادة الايرادات الحكومية الناتجة عن التحول إلي القطاع الرسمي وبين قدرة النظام السياسي علي دعم الثقة بين العاملين في القطاع الاقتصادي غير الرسمي وأصحاب المشروعات الصغيرة غير الرسمية والأجهزة الحكومية من جهة أخرى[1] .

وتأسيساً علي ذلك نجد أمامنا العديد من البدائل المطروحة لكيفية التعامل مع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر .

١ - البدائل المطروحة لتحفيز المشروعات الصغيرة على الانضمام للقطاع غير الرسمي .

البديل الأول : استمرار الوضع الحالي والتنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة لحل المشكلات التي تواجه المنشآت من خلال :-

أ- قيام وزارة التجارة والصناعة والجهات المختصة بعمل حصر شامل لجميع المشروعات الصغيرة الصناعية والتجارية

ب- تقدم الحكومة الدعم والمساعدات والقروض ودعم حركة العمل داخليا ،وعمل اطار تشريعي لعلاج مشكله المصانع العشوائية

ج- تيسير اجراءات الترخيص الرسمي وخفض تكلفتها .

د- انشاء حاضنات للمشروعات تضم كافة المشروعات الصغيرة وتقدم لها المساعدات .

ه- منح تيسيرات مالية وضريبية وادارية لهذه المشروعات لفترة زمنية لا تقل عن ٥ سنوات .

و- تنظيم حملات توعية علي مستوي المحافظات للتوعية بأهمية وضرورة التسجيل الرسمي .

ز- الاستفادة من تجارب الدول المختلفة التي تعاملت مع هذا القطاع والتي ركزت علي دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لإستيعاب العاملين في القطاع غير الرسمي .

ح - دراسة امكانية عمل اطار تشريعي خاص بالتعامل مع المشروعات غير الرسمية والمصانع العشوائية وذلك لتحقيق الاستفادة منها لخدمة الصناعات الوطنية .

ط- بحث كيفية ادماج القطاع غير الرسمي في السجلات الضريبية للدولة من خلال توفير بعض الحوافز الضريبية وغير الضريبية التي تشجع علي الانضمام إلي القطاع الرسمي من خلال الأتي :-

(١) اسقاط الديون الضريبية المتراكمة علي أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

(٢) الاتفاق مع الأجهزة الادارية من أجل استخراج تراخيص العمل بأسعار منخفضة .

---

[1] التعاون بين معهد التخطيط القومي مصر ، المعهد العربي للتخطيط " الكويت " ، تقرير التنمية العربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية ، دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة ، الاصدار الرابع ، ٢٠١٩ ، ص ٢٥ .

(٣) تقدم وزراة التضامن الاجتماعي التغطية الشاملة للممول وأسرته بإشتراك مخفض يدفع في صورة أقساط شهرية .

(٤) تتعاقد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بنسبة ٢٠% مع الوزارات والهيئات العامة لشراء احتياجاتها وتقديم الاستشارات والخدمات الفنية وتقديم التوعية والتدريب .

(٥) تعفي المشروعات من الضريبية المستحقة علي رأس المال الناتجة عن التصرف في الأصول والآلات ، وفي حالة استخدام هذه الأرباح في شراء المعدات والآلات ويشترط أن يكون الشراء خلال سنة من تاريخ الصرف .

(٦) تلتزم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والتي لم يتجاوز حجم أعمالها السنوي عن عشرة ملايين جنية سنوياً بأن تقدم اقراراً ضريبياً من خلال بوابة الحكومة الالكترونية .

(٧) تعفي المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية من القيمة الضريبية المستحقة عليها خلال السنوات السابقة للتسجيل الرسمي في حالة حصوله علي التصريح المؤقت[1] .

البديل الثاني : اتباع برامج اصلاحية واسعة المجال لتحقيق الاصلاح الاقتصادي من خلال :

أ- تبسيط القواعد المنظمة لعمل المنشآت الصغيرة من خلال ايجاد سياسة وطنية تعالج متطلبات هذه المشروعات .

ب- تطوير القدرات التقنية للمشروعات الصغيرة وتأهيلهم للحصول علي التمويل اللازم ، وتطوير مهارات العاملين بها .

ج- امداد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بالمرافق الأساسية والمياة والصرف الصحي والكهرباء .

د- تسويق منتجات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتوفير المعارض والأكشاك اللازمة للتسويق[2] .

ه- العمل بتوصيات منظمة العمل الدولية لتذليل الصعوبات التي تواجهه المنشآت غير الرسمية الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية للتحول إلي الرسمية والتي تتضمن الأتي

(١)توفير الحد الأدني من الحماية الاجتماعية للعمالة غير الرسمية ، ومراعاه الحد الأدني من الأجور عند الاندماج في القطاع الرسمي .

(٢) توفير التدريب المهني والتقني للعاملين غير الرسمين وامدادهم بأحدث أساليب الانتاج والتدريب عليها للمساعدة في الاندماج التدريجي للقطاع الرسمي .

---

[1] رئاسة الجمهورية ، الجريدة الرسمية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٠:٥٢.

[2] معهد التخطيط القومي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 70:71 .

(٣) تشجيع اقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لخفض نسبة البطالة بين الشباب من خلال العديد من المبادرات وتصميم استراتيجية للتشغيل يتم فيها حصر جميع فرص العمل المتاحة وربطها بعدد الراغبين والباحثين عن العمل .

(٤) انشاء منصة الكترونية لتقديم الخدمات والمساعدة في اتخاذ القرار .

(٥) التوسع في اقامة مناطق جاذبه للاستثمار والتشغيل[١] .

(٦) اقامة مجتمعات صناعية متخصصه كثيفة الأيدي العاملة لتوفير فرص عمل .

(٧) تصميم برامج تشجيعية للإندماج في القطاع الرسمي تعمل علي تحسين ظروف العمال والحفاظ علي حقوقهم ، وتسهيل اجراءات التعامل مع الجهات الحكومية .

(٨) تشجيع اقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لخفض نسبة البطالة بين الشباب من خلال العديد من المبادرات وتصميم استراتيجية للتشغيل يتم فيها حصر جميع فرص العمل المتاحة وربطها بعدد الراغبين والباحثين عن العمل .

(٩) انشاء منصة الكترونية لتقديم الخدمات والمساعدة في اتخاذ القرار .

(١٠) التوسع في اقامة مناطق جاذبه للاستثمار والتشغيل .

(١١) اقامة مجتمعات صناعية متخصصه كثيفة الأيدي العاملة لتوفير فرص عمل .

(١٢) تصميم برامج تشجيعية للإندماج في القطاع الرسمي تعمل علي تحسين ظروف العمال والحفاظ علي حقوقهم ، وتسهيل اجراءات التعامل مع الجهات الحكومية[٢] .

٢ – دور السياسة المالية والنقدية في خلق بيئة مناسبة لانتقال المشروعات غير الرسمية إلى القطاع الرسمي .

تستخدم الدول الساعية للتقدم السياسة المالية والنقدية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، لذلك تتجه الحكومة إلي توفير الحوافز المالية والتنظيمية التي تعزز بيئة الأعمال لهذه المشروعات .

---

[١] منظمة العمل الدولية،مؤتمر العمل العربي،التوصية رقم ٩ بشأن الحماية الاجتماعية للعاملين في الاقتصاد غير المنظم ،٢٠١٤، ص ص ٣-٤ .

[٢] معهد التخطيط القومي ،"الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨- ٢٠٢٢/٢١ ،٢٠٢١ ، ص ص ٢٧٣-٢٧٩ .

أ – السياسة النقدية :- من خلال المحافظة علي مستويات التضخم والمستوي العام للأسعار .

وتهدف السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار .وهذا ما تؤكده قوانين البنوك المركزية في مصر .

ونوضح هنا أن ارتفاع معدلات التضخم يعكس عدم استقرار البيئة الاقتصادية ويوضح عدم التأكد من بيئة الأعمال، فتزداد المخاطر الاستثمارية واتخاذ القرارات الإدارية والتمويلية، بسبب ارتفاع تقلبات أسعار مدخالت ومخرجات الإنتاج، وتذبذب تكاليف الإنتاج والأرباح، مما قد ينجم عنه تعرث كثير من المشروعات وتوقفها.

وتتأثر المشروعات الصغيرة بإرتفاع معدلات التضخم بشكل أكبر من المشروعات الكبري، بسبب عدم توفر رأس المال الكبير الذي يعتبر من مخفضات الصدمات المالية[1] .لذلك تسعي السياسة النقدية إلي تحقيق الأتي :-

(١) ترشيد الانفاق الحكومي وتوجيه الانفاق لخدمة ذوي الدخول المنخفضة .

(٢) ترشيد النفقات العامة وتوفير الرقابة الرشيدة لمتابعة أوجه الانفاق وتقويمها[٢] .

(٣) توجيه جزء من النفقات العامة لتوفير خدمات في مناطق تواجد الأعمال غير الرسمية للعمل علي الارتقاء بمستوى المعيشة و توفير الاحتياجات وغيرها[٢] .

ب- إحداث الشمول المالي :

تعتبر المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر أحد أهم محاور التنمية الاقتصادية في الدولة ، لكن ما يقابلها من انخفاض القدرة علي الحصول علي التمويل الرسمي يعوق استمرار العمل وتوسعه ، وذلك بسبب ضعف الثقة في المنشأة من حيث عدم القدرة علي السداد ، أو ضعف المهارات التي تؤهلها للتعامل مع الأنظمة البنكية والمحاسبية .

---

[1] التعاون بين معهد التخطيط القومي مصر ، المعهد العربي للتخطيط " الكويت " مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٦:٦٧ .

[2] Colin C Williams ",,optic,p37.

[٢] عالية المهدي وأخرون ، ، مرجع سبق ذكره ،ص ٢٩.

لذلك يجب احداث الشمول المالي وتعزيز التعاون المشترك بين البنوك واطلاق العديد من المبادرات الشاملة للتحفيز والتشجيع علي تمويل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والذي يعد حافز لا يستهان به عند التشجيع للانضمام إلي القطاع الرسمي [1] وذلك من خلال:

(١)توسيع نطاق الشمول المالي واصدار لوائح جديدة لتشجيع المدفوعات الالكترونية حيث يحد الاستخدام واسع المجال للنقد من تطوير الخدمات المالية ، ويسهل نمو أنشطة القطاع غير الرسمي وأشارت دراسة صندوق النقد الدولي عن استطلاع أعده البنك الدولي عن إمكانية وصول الشركات إلي التمويل الرسمي، أوضح المسح أن فقط ١٢% من الشركات التي شملتها الدراسة أكدت قدرتها علي الوصول إلي التمويل الرسمي بينما أوضحت ٢٥% من الشركات صعوبة الحصول علي التمويل وهو ما يطلق عليه بالاستبعاد المالي ، لذلك لابد من توسيع نطاق الشمول المالي من خلال زيادة توافر الخدمات المصرفية للمهتمين ،وذلك لتقليل المعاملات النقدية التي تسهل زيادة حجم القطاع غير الرسمي [2] .

(٢)توفير برامج تمويلية متعددة تتناسب مع كافة احتياجات الأنشطة .

(٣)خفض سعر الفائدة علي قروض المنشأت الصغيرة ومتناهية الصغر.

(٤)تيسير اجراءات الاقتراض لتسوفير التمويل لجميع المهتمين في البدء في أنشطة جديدة .

(٥) وصول هذه المبادرات لكافة أنحاء الجمهورية حتي يصل التمويل لكافة المنشآت[3].

ويوضح الشكل رقم (١) تطور قيمة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمستهدف حتي عام ٢٠٣٠ .

---

[1] أحمد فؤاد خليل ،اليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، الأكاديمية البحرية للعلوم المالية والمصرفية ، مركز البحوث المالية والمصرفية ، المجلد الثالث والعشرون ، العدد الثامن ، سبتمبر ٢٠١٥، ص ٧ .

[2] Maged EzzElden , Shedding light on Egypt shadow economy , ibid .

[3] معهد التخطيط القومي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٧ .

الشكل رقم (١) تطور قيمة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمستهدف حتـــى عـــام ٢٠٣٠

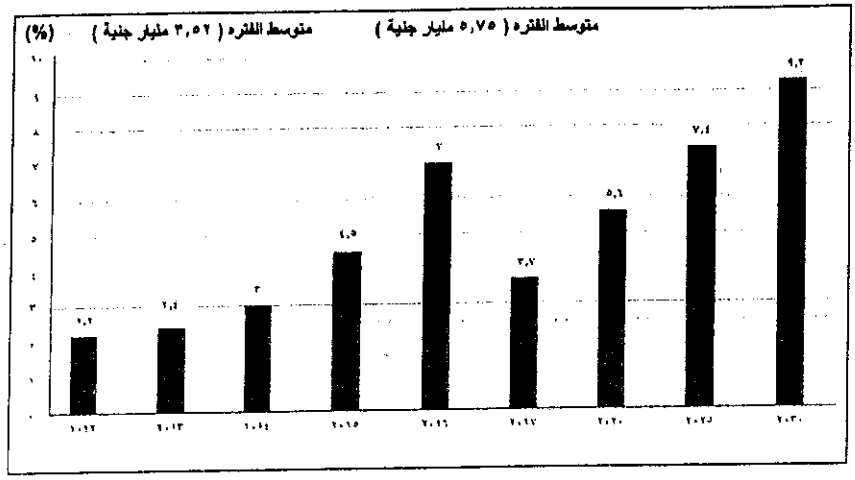

المصدر : وزارة التخطيط ، ، خطة مصر ٢٠٣٠ ، محور التنمية الإقتصادية ، ص ٢٤٧[1] .

٣ – الاجراءات القانونية والتنظيمية لتحول المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية إلى القطاع الرسمي .

هناك عدة مراحل أساسية يمر بها المشروع منذ بدايته وحتي انتهائه تتمثل في مرحلة ما قبل التأسيس وهي المرحلة المختصة بدراسات الجدوي ، و مرحلة التأسيس ثم التشغيل ومرحلة الخروج ، كما يوجد مرحلة سابقة لمرحلة التأسيس وفيما يلي معرفة هذه المراحل .

أ- مرحلة التأسيس :-

تعاني المنشأت الصغيرة ومتناهية الصغر من ارتفاع تكلفة التأسيس ، فتتراوح المدفوعات القانونية تقريبا من ١٥:٩٠% من اجمالي المدفوعات ، ويتعين عل صـــاحب المشـــروع أن يسجل ويوثق مشروعه والتسجيل في التأمينات الاجتماعية والضرائب وفتح سجل تجاري[2] .

وتتبلور الخطوات التي تسهم الحكومة بها في علاج المشكلات التي تتعرض لها المشـــروعات الصغيرة فيما يلي .

---

[1] وزارة التخطيط ، خطة مصر ٢٠٣٠ ، محور التنمية الاقتصادية، ص٢٤٧.
[2] معهد التخطيط القومي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٦

(١) القضاء علي الفساد في العمل الحكومي حيث تتناسب العلاقة طردياً بين انتشار الفساد وبين ممارسة الأنشطة غير الرسمية .

(٢) تخفيض اجراءات التسجيل وتكلفته .

(٣) توفير كافة معلومات التسجيل اللازمة لتحول المشروعات غير الرسمية الصغيرة إلي الرسمية .

ب- مرحلة التشغيل :-

تبدأ مرحلة التشغيل بتعقيدات مختلفة نتيجة التعامل مع الهيئات الحكومية ، حيث يتعامل صاحب المشروع مع أكثر من ٢٥ جهه حكومية لإستكمال الأوراق والتراخيص المطلوبة مع الأخذ في الاعتبار الوقت والجهد المبذول في التعامل مع احتساب التكلفة وطول الوقت اذا طرأت أي مشكلة اجرائية أو قانونية وغيرها .

لذلك يجب علي الحكومة أن تبسط الإجراءات اللازمة لتراخيص بدأ النشاط منها :

(١) استحداث نظام ضريبي مطور بسيط للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر .

(٢) منح إعفاءات ضريبية للمشروعات الراغبة في التسجيل .

(٣) مراجعة نظم التأمينات الإجتماعية حتي تصبح جاذبه للمشروعات غير الرسمية .

(٤) تدريب الموظفين الحكوميين علي كيفية التعامل مع الجمهور .

ج - مرحلة الخروج :

يتعين علي صاحب المشروع في حين رغبته في ايقاف المشروع العديد من الخطوات الواجب تنفيذها ، حيث يقدم اخطار بالتوقف خلال ٦٠ يوم من تاريخ التوقف ، ثم يطالب بتقديم موقفه الضريبي بعد تقديم الاقرار الملزم به قانوناً .

كما يطالب انهاء مدة اشتراك التأمينات الاجتماعية مع احضار العديد من المستندات ويشترط بلوغ المؤمن سن ٦٠[1] .

لذلك لابد من توفير حرية الخروج من النشاط من خلال نظام قضائي فعال وتبسيط اجراءات الغلق واعادة النظر في الرسوم والتكاليف التي يتحملها في حال التصفية .

وقد أصدرت الحكومة اللائحة التنفيذية رقم ٦٥٤ لعام ٢٠٢١ وذلك لتوفير بعض التسهيلات والمميزات والحوافز التي تحصل عليها المنشأت الراغبة في التسجيل وتتمثل في الأتي :-

(١) تخصص الدولة بعض الأراضي لإقامة المشروعات الصغيرة مجمعة في مناطق صناعية سياحية ، وغيرها مع منح تسهيلات في سداد قيمة الأراضي في حالة التعثر وعدم القدرة علي السداد ، مع منح آجال للسداد دون فوائد أو فائدة مخفضة .

(٢) تتولي الجهات المختصة إصدار التراخيص والتصاريح اللازمة لممارسة المنشأت نشاطها ، وتقوم بإصدار التراخيص المؤقتة والتي تكون ملزماً في جميع الجهات إلي حين اصدار التراخيص الدائمة .

(٣) تخفيض قيمة رسوم إصدار التراخيص والتصاريح والموافقات ، فلا يتعدي ما تدفعه المنشأت الصغيرة عن ٢٠٠٠ جنيه عندما يتراوح قيمة رأس المال ما بين ٣ مليون : ٥ مليون ، ويترواح ما يدفعه المنشأت متناهية الصغر عن ٥٠٠ جنيه .

٤ - ألية الامتياز التجاري" الفرنشايز لدعم المنشأت الصغيرة ومتناهية الصغر .

تعد ألية الامتياز التجاري وسيلة أمنة لانتقال المشروعات غير الرسمية إلي القطاع الرسمي ، حيث يعتبر إحدى الوسائل المساعدة في ايجاد حل لمشكلة البطالة وتوفير مستوي معيشي مناسب للخريجين ، وهو يعبر عن عقد بين أطراف مستقلة قانونياً واقتصادياً وبمقتضاه يقدم أحد الأطراف الموافقة علي استخدام حق أو أكثر من حقوق الملكية الفكرية والصناعية والفنية وذلك

---

[1] معهد التخطيط القومي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٦ .

لإنتاج سلعة أو لتوزيع المنتجات تحت العلامة التجارية التي يقدمها مانح الامتياز وفقاً لتعليماته وتحت اشرافه وذلك وفقا لتعليمات ، اشراف وفترة زمنية محددة مع التعهد بتقديم المساعدات الفنية وذلك مقابل الحصول علي عائد مادي محدد أو بعض المزايا والمصالح المختلفة .

ويمكن أن يقع أي مشروع تحت مظلة الامتياز التجاري ، حيث تضم جمعية الامتياز العالمية ما يتعدي ٧٥ فئة مختلفة لتصنيف الأعمال وبذلك فهو يضم العديد من الأنشطة والخدمات المختلفة مثل أعمال الدعاية والاعلان ، الفنادق ، المطاعم وغيرها .

وتتعدد المزايا التي تعود علي كل من " المانح والممنوح " لحق الإمتياز ومنها ما يلي :-

أ - مميزات يحصل عليها المانح :-

(١) العائد المادي الذي يحصل عليه المانح نتيجة المنح بالاضافة إلي العائد المادي الذي يحصل نتيجة مد الممنوح بمعظم المواد الذي يستطيع المانح تقديمها وهذا من شروط الاتفاق أو المزايا العينية المختلفة الذي يحصل عليها .

(٢) سهولة النفاذ إلي الأسواق الانتشار السريع دون الحاجه إلي تكاليف باهظة [١].

(٣) توزيع السلع والخدمات بصورة صحيحة ، دقيقة ومنظمة .

(٤) الحرص علي نجاح المشروع وتقديم مشورة صحيحة لعلاج مشاكله حيث أصبح مديري الإدارات هم المالكين للمشروع وليسوا موظفين فبالتالي يسعي كل منهما إلي اقتراح أفضل وسيلة لتطوير العمل والارتقاء به

(٥) البدء والاشراف علي فروع متعدده لمشروعه دون الحاجه إلي رأس مال جديد أو اجراءات متعددة وتراخيص ذات تكلفة باهظة .

ب - مميزات يحصل عليها الممنوح :-

(١) الاستفادة من المزايا التجارية للعلامة وشهرتها وخبره المانح في ادارة المنشأة مما يزيد الثقة في المنشأة الجديدة .

(٢) تجنب الخسائر الممكن حدوثها نتيجة للدعم الفني والتسويقي وشهرة العلامة التجارية التي يحصل عليها بالإضافه إلي ما يحصل عليه من تدريب مستمر لتجنب الأخطاء .

---

[١] معهد التخطيط القومي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص :٩٦: ٩٧ .

(٣) زيادة ثقة المؤسسات المالية في الممنوح وسهولة الموافقة علي الاقراض .

ولنظام الفرنشايزر العديد من السمات التي تميزه حيث أنه يعتبر وسيلة أمنة لعلاج ارتفاع نسبة البطالة حيث يوفر العديد من فرص العمل وتدريب العاملين الجدد ووفير الدعم الفني والمعنوي ، وزيادة الاستثمارات في المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر ، ورفع جودة الخدمات والمنتجات المقدمة للمستهلكين ، توفير بدائل متعددة للسلع المستوردة[1] .

سابعا : الخاتمة :-

تؤدي السياسات التي تتخذها الحكومة لإجبار المشروعات الصغيرة علي التسجيل الرسمي جبار المشروعات الصغيرة علي التسجيل الرسمي إلي حدوث مشاكل جوهرية ، حيث يؤثر إضافة أعباء التسجيل الرسمي بالسلب علي هذه المشروعات علي الرغم من المكاسب الاقتصادية التي ستعود بالنفع علي الحكومة ، لذلك يجب أن تتبني الحكومة سياسة تحفيزية لتشجيع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر علي التسجيل الرسمي مع الأخذ في الاعتبار تخفيض تكلفة التسجيل والتخفيضات الضريبية ، لذلك لابد من توفير العديد من المميزات للمشروعات الراغبة في التسجيل حيث يتطلب الدمج حلولاً جديدة دون الاعتماد علي الحلول التقليدية مع الأخذ في الاعتبار اتباع سياسة تتلاءم مع ظروف مصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقد تم التوجه إلي دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر عبر آلية الامتياز التجاري ولا يتطلب الدمج تبسيط الاجراءات الإدارية والتنظيمية فقط بل يمتد إلي اصلاح العديد من السياسات التشريعية والقضائية والتنظيمية والمالية .

ويجب إلقاء الضوء علي أنه لا يزال هناك كثير من الحواجز الادارية والتنظيمية أمام تسجيل المنشأت الصغيرة ومتناهية الصغر في القطاع الرسمي ، لذلك لابد من تنسيق جهود جميع الجهات التي تتعامل مع هذا القطاع نظراً لأهميته .

لذا يجب أن تعطي الحكومة الأولوية لتشجيع المنشأت الصغيرة ومتناهية الصغر كجزء من استراتيجيات التنمية قصيرة وطويلة المدي ، كما يجب تيسير الإجراءات المالية والإدارية والسماح بتحويل التراخيص المؤقتة إلي تراخيص دائمة واعادة تشكيل الإطار المؤسسي لسياسة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتقديم خدمات أفضل وتقديم الدعم المالي وتقديم المساعدات المالية فضلاً عن

---

[1] معهد التخطيط القومي ، المرجع السابق ، ص ص ٩٧-٩٨

الدعم الفني والخدمات الاستشارية ودعم السياسات للاستجابة للطلب المتزايد علي توفير فرص العمل[١] من خلال دراسة المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وازالة العقبات التي تقف أمامها من خلال:

١ – إدراك الأهمية الاقتصادية للمنشأت الصغيرة ومتناهية الصغر واحداث التناسق بينها وبين الأهداف السياسية حتي لا يحدث تعارض بين الأهداف مما يؤدي إلي نتائج عكسية .

٢ – توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة[٢] عن طريق تحقيق الشمول المالي وذلك من خلال تعاون البنوك معاً واطلاق العديد من المبادرات الشاملة للتحفيز والتشجيع علي تمويل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والذي يعد حافز لا يستهان لتشجيع الإنضمام إلي القطاع الرسمي وذلك من خلال توفير الأتي:

أ – توفير برامج تمويلية متعددة تتناسب مع احتياجات مختلف الأنشطة .

ب – تحديد سعر فائدة مبسط ومتناقص علي القروض .

ج – تبسيط اجراءات الاقتراض وتيسيرها[٣]

د – تقديم منح مالية للعمالة غير الرسمية بهدف توفير منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية.

هـ – انشاء العديد من فروع البنوك في المناطق الريفية و القري لتوسيع خدماتها لتكون في متناول الفقراء[٤] ومنحها اعفاءات ضريبية وامتيازات[٥] .

ح – وصول هذه المبادرات لكافة أنحاء الجمهورية حتي يصل التمويل لكافة المنشآت[٦].

---

[1] Micro ,small and medium enterprises in Egypt , Special Focus on Entrepreneurship ,Streamlining Business Procedures and Value Chain Analysis, Creative Associates International , 2014,p8.

[2] Andrew H. W. Stone," The Big Business Of Small Enterprises", An IEG Evaluation Of WBG Experience With Targeted Support For Smes 2006-12 ,IEG World Bank , joint Mnsfp-Mena Chief Economist Seminar, January 30, 2014,P1

[3] Creative Associates International" micro, small and medium enterprises in Egypt "Entrepreneurship, Business Procedures and Value Chain Analysis , August 2014 ,p8

[٤] اسماعيل محمد الزيود ، "دور المشروعات الانمائية الصغيرة في التنمية الريفية " ، دار جليس الزمان ، الطبعة الأولي ،٢٠١٠، ص٥٣

[٥] السياسات المبدئية لتنمية قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر، وزارة التجارة الخارجية،٢٠٠١،ص ١٣

[٦] معهد التخطيط القومي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٧

٣ - مشاركة المنشأت الصغيرة في اتخاذ وصنع القرار ومراعاة صانعي القـرار وزيـادة المنشـآت والهيئات التي تمثل هذه المنشأت وانشاء لجان فعلية لمتابعة تحسين أوضاع المنشأت الصغيرة

٤ - احداث العديد من الاصلاحات التشريعية وتبسيط الاجراءات الإدارية والتنظيمية والقانونية لتحول الأنشطة غير الرسمية إلي القطاع الرسمي[١] من خلال :-

أ - تخفيض تكاليف مراحل تأسيس وتشغيل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر .

ب- مكافحة الفساد في المؤسسات الحكومية حيث أن العلاقة الايجابية بين الفساد وممارسة الأنشطة غير الرسمية إلي الاطار الرسمي .

ج- تعديل التشريعات والقوانين ووضع قواعد مبسطة للتسجيل والترخيص وخفض التكاليف [٢].

د - انشاء مجمعات موحدة لتسهيل تسجيل المنشأت الرسمية حيث يتم التسجيل في مكان واحد مما يخفض اجراءات التسجيل وتكلفته [٣] .

هـ - استحداث نظام ضريبي جديد ومبسط خاص لمحاسبة المنشآت غير الرسمية .

و - منح اعفاءات ضريبية خاصة للمنشآت الراغبة في الانتقال إلي القطاع الرسمي .

ز - توفير نظام قضائي فعال يعيد النظر في رسوم وتكاليف غلق المنشأة [٤] .

٥ - انشاء مراكز تدريبيه للحرفيين في المناطق المحلية لتنمية القدرات[٥]،وتفعيل مهام جهاز تنميـة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتقديم حوافز مالية لتحفيز المشروعات غيـر الرسـمية للانتقال إلي الرسمية[٦].

---

[1] Decent work and the transition to formalization': Recent trends, policy debates and good practices ,Report of the Tripartite Interregional Symposium on the informal economy: Enabling Transition to Formalization , Geneva 27- 29 November 2007 ,p8

[2] Lahcen Achy and Rafik Selim, ibid ,,p16

[٣] معهد التخطيط القومي مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٤ .

[٤] بهجت أبو النصر ،" اليات دمج القطاع غير الرسمي في اقتصاديات الدول العربية ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ٣٣ .

[5] Apprenticeship in the Informal Economy: an Institutional Approach", Geneva, 3-4 May 2007 Continuous Apprenticeship Programme" Egypt 2002- 2006 ,p p11:30

[6] Arvil V. Adams, Sara Johansson de Silva, and Setareh Razmara, ,ibid,p15.

المراجع :

أولا :المراجع باللغة العربية :-

١. أحمد فؤاد خليل ،آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، الأكاديمية البحرية للعلوم المالية والمصرفية ، مركز البحوث المالية والمصرفية ، المجلد الثالث والعشرون ، العدد الثامن ، سبتمبر ٢٠١٥ .

٢. اسماعيل محمد الزيود ، "دور المشروعات الانمائية الصغيرة في التنمية الريفية " ، دار جليس الزمان ، الطبعة الأولي ،٢٠١٠ .

٣. السياسات المبدئية لتنمية قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر ، وزارة التجارة الخارجية ،٢٠٠١ .

٤. انجي خيري محمد ناجي ، "العلاقة بين عمل الريفيات بالقطاع غير الرسمي وبعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية : دراسة مقارنة بين النساء المعيلات وغير المعيلات" ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤ .

٥. البنك الدولي ، مؤسسة التمويل الدولية ،تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ، مجموعة البنك الدولي ، ٢٠١٠ .

٦. التعاون بين معهد التخطيط القومي مصر ، المعهد العربي للتخطيط " الكويت " ، تقرير التنمية العربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية ، دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة ، الاصدار الرابع ، ٢٠١٩ .

٧. بهجت أبو النصر ، " آليات دمج القطاع غير الرسمي في اقتصاديات الدول العربية ، القاهرة ، ٢٠١٣ .

٨. جوين سوينيرن ، سريا جوجافيرجس ميرفي ، "دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها ، التنمية الاقتصادية المحلية ، دراسة صادرة عن البنك الدولي، ٢٠٠٤

٩. حامد بن داخل بن عبد ربه ،" قياس حجم الاقتصاد الخفي واثره علي المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية علي المملكة العربية السعودية" ، رسالة دكتوراه ، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ،٢٠١١ .

١٠. رئاسة الجمهورية ، الجريدة الرسمية ،العدد ١٣ مكرر أ ، ، السنة الرابعة والستون ، جمهورية مصر العربية ، أبريل ٢٠٢١ .

١١. زيد بن محمد الروماني ،الارهاب الاقتصادي أشكاله وصوره جامعة الملك محمد بن سعود الاسلامية ،دار الورقات العلمية للنشر والتوزيع ، بدون تاريخ .

١٢. عطا حسن الرضيع ،" العولمة وآثارها الاجتماعية والسلبية ،مجلة الحوار المتمدن ،العدد ١٠٤، ٢٠١٣ .

١٣. مصطفي عبد الحكيم الشرقاوي "التهرب الضريبي والاقتصاد الاسود" ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٦ .

١٤. معهد التخطيط القومي، الإجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم ٢٧٥، ٢٠١٦ .

١٥. منظمة العمل الدولية، مؤتمر العمل العربي،التوصية رقم ٩ بشأن الحماية الاجتماعية للعاملين في الاقتصاد غير المنظم ،٢٠١٤.

١٦. منال حسين عبد الرازق ،إدارة عملية تحول القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي في جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٨ .

١٧. عمر مفتاح الساعدي"،أنور عبد الحكيم البصير ،"اقتصاد الظل ومظاهر وجودة في الاقتصاد الليبي" جريدة الدراسات الاجتماعية ، العدد ٢٠ ،٢٠١٤ .

١٨. مكتب العمل الدولي جنيف ، " الانتقال إلي الاقتصاد غير المنظم إلي الاقتصاد المنظم ١٠٣ ، التقرير الخامس (١) ، ٢٠١٤.

١٩. وليد عبد مصطفي ، الاقتصاد الخفي قياسه وأثره علي النمو الاقتصادي بالتطبيق علي الحالة المصرية ، رسالة دكتوراه ، جامعة أسيوط , ٢٠١٧ .

٢٠. وفاء رضوان عبد العزيز ، "القطاع غير المنظم والبطالة في مصر" ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات والبحوث الاحصائية ، جامعة القاهرة ،2010 .
٢١. وزارة التخطيط ، خطة مصر ٢٠٣٠ ، محور التنمية الاقتصادية٢٠١٩/١٨- ٢٠٢٢/٢١ ، ٢٠٢١ .

ثانيا : المراجع باللغة الإنجليزية :

1. Adalberto Cardoso," Informality And Public Policies To Overcome It ، The Case Of Brazil" article adalberto cardoso ,Sociol. Antropol. Rio De Janeiro, V.06.02: 321 –349, 2016.
2. Alia El Mahdi, Alia El Mahdi , Towards decent work in informal sector , case of Egypt , series on Informal Economy, Employment paper , 2002/2005 .
3. Andrew H. W. Stone," The Big Business Of Small Enterprises", An IEG Evaluation Of WBG Experience With Targeted Support For Smes 2006-12 ,IEG World Bank , joint Mnsfp-Mena Chief Economist Seminar, 2014 .
4. Apprenticeship in the Informal Economy: an Institutional Approach", Geneva Continuous Apprenticeship Programme" Egypt 2002- 2006 , 2007
5. Arne Bigsten, Peter Kimuyu and Karl Lundvall," What to Do with the Informal Sector?", Development Policy Review, 22 (6), 2004 .
6. Creative Associates International" micro, small and medium enterprises in Egypt "Entrepreneurship, Business Procedures and Value Chain Analysis , August 2014 .

7. Decent work and the transition to formalization": Recent trends, policy debates and good practices ,Report of the Tripartite Interregional Symposium on the informal economy: Enabling Transition to Formalization , Geneva 27- 29 November 2007 .

8. Enste, ,"Regulation and Shadow Economy: Empirical Evidence for 25 OECD- Countries, Published Online: 20 May, On Exports and Economic Growth; Journal of Development Economics 12, 59-73 , 2009 .

9. Friedrich Schneider, Andreas Buehn, shadow economic and corruption all over the world revised estimates for 120 countries ,open access , open assessment e-journal , Vol. 1, 2007-9 | July 24, 2007 .

10. Diego Coletto, Diego Coletto," The Informal Economy and Employment in Brazil Latin America, Modernization, and Social Changes" , published by Palgrave Macmillan ,2010 , p10

11. International Labour Office The informal economy : enabling transition to formalization, ,Geneva: ILO, International Labour Organization , ISIE2007/1 , 2007 .

12. International labour organization ILO" , regional office for Latin America and the Caribbean ," Policies for the formalization of micro and small enterprises in brazil" ,2014

13. Johnson & Kaufmann, D.& Zoido – Lobaton, P., "Regulatory Discretion and the Unofficial Economy", American Economic Review, Vol. 88, No. 2, 1998 .

14. Leandro Medina and Friedrich Schneider, Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years?, IMF Working Papers, 2018.

15. M. E Smith, "perspectives on the Informal Economies", Lanham, London: University press of America, 1990, International Labour Organization (ILO), Statistical update on employment in the Informal economy ,2012 .

16. Micro ,small and medium enterprises in Egypt , Special Focus on Entrepreneurship ,Streamlining Business Procedures and Value Chain Analysis, Creative Associates International , 2014 .

17. Roxana Romero , "The Dynamic of the Informal Economy ", Oxford University , Department Of International Development , Case WPS/2010 .

18. Tanzi Vito, Uses and Abuses of Estimates of the Underground Economy, the Economic Journal 109 /456 , 1999 .